الأمم المتحدة
S/2017/1054
مجلس الأمن
Distr.: General
22 December 2017
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة

أرجو ممتنا تعميم الرسالة المرفقة المؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس هيئة التفاوض للمعارضة السورية باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد الله يحيى **المعلمي**
الممثل الدائم

030118 291217 17-23123 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة

بالنيابة عن هيئة التفاوض للمعارضة السورية، إنني أوجه عنايتكم على وجه الاستعجال الشديد إلى الوضع المأساوي في الغوطة الشرقية بمحافظة ريف دمشق. وبينما نعمل على تأمين حل سياسي لسوريا في جنيف، فإن المدنيين السوريين يواجهون في الغوطة الشرقية كارثة إنسانية يرتكبها النظام السوري بشكل متعمد. فكما فعل في الماضي، قام النظام، بمشاركة بعض حلفائه وصمت الضامنين، بتصعيد وحشيته في الفترة التي سبقت هذه الجولة الثامنة من محادثات جنيف وخلالها، مما أسفر عن مقتل عشرات المدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء، وتهديم المرافق الحيوية في الغوطة الشرقية. ويستمر هذا التصعيد في دوما وحرستا وعربين وحمورية وعدة مناطق في سوريا.

إذا لم يتصرف أعضاء مجلس الأمن الآن لكسر الحصار الوحشي الذي يفرضه النظام السوري، فإن المزيد من مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء المحتجزين في الغوطة الشرقية سيموتون. فقد توفي منذ عام ٢٠١٢ ما يزيد عن ٤٠٠ مدني في المنطقة بسبب التجويع والحرمان من الرعاية الطبية، من بينهم أكثر من ٢٠٠ طفل. واليوم ، هناك ٥٠٠ طفل بحاجة إلى إخلاء طبي عاجل، رغم أن المساعدات الطبية تبعد مسافة قصيرة بالسيارة، وفق المستشار الخاص للمبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، يان إيغلاند. إن ضحايا الغوطة الشرقية من أكثر أهلها ضعفا – وهم الرضع والمسنون والمرضى والجرحى.

ما يحدث في الغوطة الشرقية هو تكرار لسياسة النظام غير القانونية في حمص وداريا ومضايا وأماكن أخرى حيث دفع المدنيين الأبرياء إلى حافة الهلاك وجوَّعهم حتى الخضوع. كما يقوم النظام بتصعيد الوضع عسكريا بهدف عرقلة العملية السياسية في جنيف. ويستدرج بذلك ردود أفعال تصبُّ في نفس الهدف، في حين أن المعارضة الموحدة التي تمثلها هيئة التفاوض للمعارضة السورية تدفع من أجل الانتقال السياسي والانخراط الإيجابي في مفاوضات جنيف. إنه من الواضح لنا ولحلفائنا الدوليين والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا بأن النظام يواصل التركيز على الحل العسكري في الوقت الذي يضع فيه شروطا مسبقة لتفاعله مع العملية السياسية.

إزاء هذه الخلفية الملحة، يطالب الشعب السوري أعضاء مجلس الأمن بما يلي:

(أ) كسر الحصار عن الغوطة الشرقية من خلال جميع التدابير اللازمة، بما في ذلك استخدام الجسور الجوية لضمان الوصول المستمر للمساعدات الإنسانية؛

(ب) إنفاذ اتفاق خفض التصعيد ودعم إرسال مراقبين من الأمم المتحدة إلى الغوطة الشرقية لضمان ألا يتعرَّض المدنيون الضعفاء للمزيد من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية؛

(ج) استخدام النفوذ الدولي للضغط على النظام السوري وداعميه لتحقيق تقدم حقيقي في المحادثات السورية – السورية في جنيف؛

(د) إخضاع مجرمي الحرب للمساءلة عن طريق إنشاء خيار للمحاكمات الجنائية. وبما أن سبيل المحكمة الجنائية الدولية مسدود، فإن هناك خيارا عمليا من خلال إنشاء محكمة خاصة لسوريا عن طريق الجمعية العامة.

إن أي شخص يحاول أن يقول بأننا نضع شروطا مسبقة في إطار عملية جنيف هو مضلِّل. إن ما ورد أعلاه مناشدة عاجلة، تستند إلى القانون الدولي، بما في ذلك قراري مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، من قبل شعبنا من أجل الحماية، ووصول المساعدات بحرية ودون عوائق، والمساءلة الحقيقية عن جميع جرائم الحرب التي تحدث في سوريا. إن مسؤوليتنا كهيئة التفاوض للمعارضة السورية هي أن نلبي احتياجات شعبنا ونحقق طموحاته، وأن نبقى مخلصين لهدفنا المتمثل في تحقيق الانتقال نحو سوريا الديمقراطية والحرة. وفي هذا الصدد، لا يزال بإمكاننا أن ننقذ الغوطة الشرقية من أن تلقى مصير داريا ومضايا ومناطق أخرى، إن اتخذ أعضاء مجلس الأمن كافة الإجراءات الفورية اللازمة من أجل تطبيق القانون الدولي الإنساني.

(توقيع) نصر **الحريري**
رئيس هيئة التفاوض للمعارضة السورية